

نظم الحكم والإدارة العثمانية في الوطن العربي

أ.د. بثينة عباس الجنابي
قسم التاريخ/كلية التربية للنبات

المقدمة :

ان نظام الادارة العثمانية في البلاد العربية التي سيطرت عليها الدولة العثمانية زهاء الاربعة قرون كان نظاماً مركزياً حيث قسم العثمانيون البلاد العربية التي خضعت لهم الى ولايات صغيرة كي يسهل السيطرة عليها.

كان السلطان العثماني اعلى مؤسسة في الدولة العثمانية وكانت سلطاته مستمدة من قوة الجيش الانكشاري.

واهم مؤسسات السلطنة هو البلاط وكان اعضاؤه يتمتعون بامتيازات كبيرة كان للنساء دور كبير في البلاط سيما ابان ضعف الدولة العثمانية حيث كانت ام السلطان او زوجته تلغي بعض القرارات التي يتخذها السلطان هذه الامور أدت بالتأكيد الى ضعف الدولة وانهيارها.

خلال حقبة الحكم العثماني للوطن العربي، وبالغلة بحدود اربعة قرون، حافظ العثمانيون على النظام الاقطاعي⁽¹⁾، كما حافظوا على النظم الادارية التي كان معمولاً بها في انحاء الوطن العربي قبل سيطرتهم عليه فضلاً عن النظم الادارية التي كانت تعمل بها الدولة العثمانية⁽²⁾، وبصورة عامة فقد حافظ العثمانيون على الشكل الاداري القديم حيث لم تكن للدولة العثمانية الرغبة في احداث اي تغيير جوهري على البلاد التي سيطروا عليها.

وقد قسم العثمانيون البلدان التي سيطروا عليها، الى ولايات اطلقوا عليها اسم (إيالات) وكانت كل إيالة منفصلة عن الاخرى ادارياً وقضائياً ومالياً والايالة هي اكبر وحدة ادارية، ويلي الايالة في التقسيم الاداري (السنجق)، وبذلك كانت الايالة تتكون من عدد من السناجق، اما السناجق فقد كان يتكون من عدد من الاقضية تتراوح بين خمسة الى عشر اقضية⁽³⁾، وكان القضاء يشمل عدداً من النواحي التي هي اصغر ادارياً من القضاء، والنواحي عادة تشمل عدداً من القرى وقد كانت مساحة "الايالة" غير ثابتة، وكانت تتغير باستمرار تبعاً لقوة ونفوذ الوالي المعين في الايالة، فعلى سبيل المثال قسم العثمانيون ولاية حلب الى ثلاث ولايات هي ولاية دمشق وولاية حلب وولاية طرابلس، وظل هذا التقسيم قائماً حتى عام 1660م عندما اضيفت اليه ولاية صيدا بعد ثورة

الامير فخر الدين المعني الثاني واستمر هذا الوضع حتى عام 1840م، ولكنها عادت مرة أخرى الى نظام الولايات الثلاث، واصبحت ولاية طرابلس سنجقاً تابعاً لولاية صيدا، وبعد صدور قانون الولايات عام 1864م، والقانون الذي اعقبه عام 1871م قسمت بلاد الشام الى ولايتين هما ولاية سوريا التي اتسعت لتضم اجزاء من ولايتي طرابلس وصيدا، وولاية حلب، وقد اتسعت لتضم اجزاء من الجزيرة والناضول.

وتمثلت الهيئة الحاكمة العثمانية بالسلطان واسرته وضباط حرسه والجيش النظامي، الذي كان مكوناً من الفرسان والمدفعية والمشاة والبحرية، والى جانب هؤلاء كان هناك اصحاب الاقطاعات وفرسانهم، أما الهيئة الاسلامية فقد كانت تشغل وظائف الدولة، كمعلمين ورجال دين وقضاة.

كانت السلطنة هي أعلى مؤسسة في الدولة العثمانية ويتأصلها السلطان العثماني ، ولم تكن سلطة السلطان (الهيئة) حسب نظرية حق الملوك الالهية كذلك لم تكن خلافة دينية بالمعنى الاسلامي الصحيح، بل كانت السلطنة مستمدة من قوة الجيش وولائه للسلطان ولم يكن السلطان مطلق التصرف، بل كان يسير في الحكم حسب القضاء الاسلامي والذي يعتمد على الشريعة الاسلامية، وكانت جميع القوانين التي تصدر عن الباب العالي يجب ان لا تتعارض واحكام الدين الحنيف ، كما يجب ان يراعى عند تشريع أي قانون العادات والتقاليد المتعارف عليها في البلاد، والتي تكون مختلفة من منطقة لاخرى، والسلطان هو المرجع الاعلى لكل شأن مهم، فلا يمكن تجاوزه بشئ ، فلا يستطيع أحد تعيين وزير أو موظف كبير مدنياً كان أم عسكرياً، كما لا تصدر اي قانون الا بعد اخذ موافقته⁽¹⁾، فالسلطان كان السيد المطلق في الدولة والجيش وهو اساس الدولة، وسلطته مطلقة كونه السيد المطلق الذي يدين له كل الناس بكل شئ، ويطلق على السلطان أيضاً لقب (خنكار)⁽²⁾ كما لقب بلقب (باديشاه) وكان يشترط في السلطان العثماني ان يكون عثمانياً، لذلك تركز الولاء لال عثمان، لذلك نلاحظ ان اللغة التركية هي اللغة التي كانت تستعمل في جميع دوائر الدولة العثمانية⁽³⁾ وقد كان السلطان يتمتع بالسلطة العسكرية زيادة عن السلطة المدنية التي يتمتع بها⁽⁴⁾، وعلى الرغم من ان السلطان العثماني كان مقيدا بأحكام الشريعة الاسلامية، الا ان رجال الدين كانوا يصدرون له الفتاوي التي تمنحه صفة شرعية، لاي تصرف يريده، حتى ولو كانت تلك الاعمال والتصرفات مخالفة للتعاليم الاسلامية التي كانت تخدم مآربهم وتعطيهم صفة الشرعية، ويولي السلطان شيخ الإسلام الذي يكون عادة الرئيس الاعلى للعلماء وبيده جميع التشريعات والمحاكم والمدارس الملحقة بالمساجد، وممتلكات الاوقاف، والقضاة الشرعيين

والقضاة العسكريين والمفتين أيضاً، وكان يطلق على مقر شيخ الاسلام (باب المشيخة)⁽⁵⁾ ويلي شيخ الاسلام الصدر الاعظم الذي كان بمثابة رئيس الوزراء، وكان هذا الساعد الايمن للسلطان يساعده في ادارة البلاد واصدار القوانين ويساعد الصدر الاعظم مسؤول الشؤون الخارجية الذي يطلق عليه لقب (ريس أفندي) وهو يقابل وزير الخارجية في الوقت الحاضر، ثم هناك الديوان، والذي يمثل الهيئة العليا للحكومة⁽¹⁾ ويكون عادة برئاسة السلطان ويضم في عضويته رجال الدولة من مدنيين وعسكريين ورجال دين كما يضم عادة قادة الجيش⁽²⁾، وعمل الديوان هو التخطيط لسياسة الدولة العامة، وقد كان الديوان في فترة ازدهار الدولة العثمانية يحصره السلطان، ويطلع ويناقش الامور جميعها بنفسه، وكان اجتماع الديوان خلال ايام السبت والاحد والاثنين والثلاثاء من كل اسبوع لعدة ساعات لمناقشة الامور العامة وتقرير الامور الحكومية وكان الديوان اشبه ما يكون بمجلس الوزراء⁽³⁾ في الوقت الحاضر ولكن بعد استلام الحكم من قبل سلاطين ضعفاء اخذ هؤلاء السلاطين لايحضرون مناقشات الديوان وانما يستمعون من الاخرين الى ما كان يدور في المناقشات عند انعقاد الديوان مما جعل السلطان العثماني بعيداً عن حقيقة ما يجري في دولته، هذا التكوّن جعل الامور الادارية تخرج من يد السلطان وأخذت البلاد تدار من قبل اشخاص غير قادرين على تطوير الدولة.

ومن المؤسسات الادارية المهمة عند العثمانيين التي تؤسس قاعدة السلطنة هو البلاط، واعضاء البلاط ينتمون الى المؤسسات الحاكمة وقلة منهم من ينتمي الى المؤسسات الاسلامية، ويتمتع اعضاء البلاط بامتيازات كبيرة، ويعدّ البلاط محله يعيش فيها السلطان وتتألف من الحريم، وأعضاء الخدمة الداخلية للحريم واعضاء الخدمة الخارجية للحريم ولم تكن اعداد الحريم كبيرة في البلاط السلطاني حتى عام (1540م) ولكن اصبح عددهم كبيراً حتى وصل الى مائتين امرأة بعد هذا التاريخ وكان على رأس الحريم السلطان، التي تكون عادة والدّة السلطان والوريثة لزوجها السلطان، وقد قامت النساء في القصر بدور فعال في الادارة العثمانية سيما بعد ضعف السلاطين وأخذن يتدخلن في معظم الامور ويتحكمن بها.

كانت الدولة العثمانية تقسم البلاد التي تسيطر عليها الى وحدات ادارية تسمى "إيالات" كما ذكرنا سابقاً، وتعهد بالايالة الى الوالي وكان يساعد الوالي عادة في ادارة شؤون الولاية عدد من الوزراء، وقد أدخل العثمانيون بعض العناصر العربية الى هذه الوظائف لمساعدة الوالي في ادارة شؤون الولاية واطلقوا عليهم اسم (باب العرب) ويتولى هذه المناصب عادة احد الشخصيات العربية البارزة⁽⁴⁾ ويساعد الوالي في ادارة شؤون الولاية، مساعدون يوزعون على السناجق ويطلق عليهم لقب

(البيك) والذي يكون في العادة هو (أمير السنجق) اما القضاء فقد كان يعهد الى القائمقام، وكان يعاون هؤلاء في الادارة القاضي والصوباشي والسباهية الموجودين وفي النواحي، يعين مديرا للناحية.

وقد بلغ عدد الولايات التي تألفت منها الدولة العثمانية في أوائل القرن التاسع عشر اثنتان وثلاثون ولاية وقد كانت خمس عشرة ولاية منها عربية وهي ولاية الشام، وولاية طرابلس، وولاية حلب، وولاية الرقة، وولاية الموصل، وولاية شهرزور، وولاية البصرة، وولاية بغداد، وولاية الاحساء، وولاية الحبش، وولاية الجزائر، وولاية طرابلس الغرب وأخيراً ولاية تونس⁽¹⁾ وكانت الولاية مرتبطة بالعاصمة اسطنبول وخاضعة للادارة المركزية، خاصة عندما كانت الدولة العثمانية في أوج قوتها ولكن ما أن بدأ الضعف يدب في أركان الدولة حتى بدأت الحركات الانفصالية والاستقلال للولايات الواحدة تلو الاخرى والسبب في ذلك كما يصفه المؤرخ لوتسكي (كانت الدولة العثمانية دولة لكنها تفتقر الى التلاحم الداخلي في اقتصادها والى الوحدة الوطنية، حيث كانت عبارة عن تكتل من مختلف الاقطار والشعوب التي توحدت بحد السيف ولذلك نلاحظ ان الاقطار والشعوب الخاضعة للعثمانيين اخذت تعمل على تقويض اركان الدولة العثمانية).

لقد كان الجهاز الاداري للدولة العثمانية في البدان التي استطاعت السيطرة عليها يتكون من الوالي كان يعين بفرمان صادر من الباب العالي في اسطنبول ولم تكن جميع الولايات بمرتبة واحدة بل كانت هناك مرتبتان:-

1. البكربك وصاحب هذا اللقب والي احدى الولايات العثمانية ويحمل طوغين دلالة على مركزه بالنسبة للموجودين في الولايات الاخرى (الطوغ عبارة عن ذيل حصان ويطلق على سارية في اعلاها كرة مصنوعة من الذهب الخالص ويكون لحامل الطوغين الحق في عضوية الديوان اثناء تواجده في اسطنبول).

2. الوزير وهذا اللقب يمنح للوالي المعين في الولايات العثمانية التي تكون ذات اهمية اكبر من الولايات التي يعين فيها الوالي ذو الطوغين، ويتمتع الوالي الملقب بالوزير بأمتيازات واسعة اكثر من الوالي ذو الطوغين ويكون صاحب هذا اللقب حاملاً لثلاثة أطواغ وكانت هذه الاطواغ تمنح لولاة بغداد ومصر في البلاد العربية، وحامل هذا اللقب يطلق عليه اسم الباشا، وكان حامل هذا اللقب له الحق في مد نفوذه وسيطرته على حكام الولايات الاخرى المجاورة التي يكون ولايتها من حملة الطوغين، كما كان للباشا الحق في البت في القضايا التي تعرض عليه من الولايات المجاورة والفصل فيها.

وقد كان الولاية من العنصر التركي وغالباً ما يكون من حاشية السلطان سيما في الحقبة، التي كانت فيها الدولة العثمانية قوية، واستمر ذلك حتى عام (1723م)⁽¹⁾، واستمرت في مصر حتى الغزو الفرنسي لها⁽²⁾ ويكون الوالي ممثلاً للسلطان في الولاية فهو أعلى سلطة فيها، وهو قائد عسكري الى جانب كونه قائداً ادارياً حيث كان يقود الجيوش بنفسه أوقات الحرب وقد كانت له سلطات واسعة، وكانت سلطاته متداخلة مع سلطات القاضي وقائد الجيش الانكشاري، وقد كانت شخصية الوالي وكفاءته هي التي تؤثر في توسيع نفوذه او تقليصها، حيث عندما يكون الوالي ذا شخصية قوية فإنه يستطيع السيطرة على القاضي وأغا الانكشارية، والدفتردار ويجعلهم يطيعونه ،اما اذا كان الوالي ذا شخصية ضعيفة فإنه يصبح العوبة بيدهم، كما كانت لعلاقة الوالي بالمتنفذين من ابناء الولاية اثر كبير عليه. وكان للوالي مطلق التصرف في شؤون ولايته⁽³⁾، وكان السلطان لايتدخل في شؤون الولاية مادام الوالي لايجلب مشكلات خطيرة كما ذكرت.

وكانت للوالي صلاحيات لا يأخذ فيها رأي السلطان في العاصمة مثل تعيين أمير للحج⁽⁴⁾ ومنح بعض التيمارات التي لا يتجاوز ايرادها عن ستة الاف اقة⁽⁵⁾ وكان من صلاحيته ايضا التدخل في شؤون القاضي للفصل بين الامور المالية وله حق فحص السجلات وتدقيقها التي يشرف عليها الدفتردار⁽⁶⁾ كما كانت للوالي صلاحية اسناد الحكم الى شيوخ العشائر وحكام المدن، وكان من واجبات الوالي، المحافظة على الامن والنظام داخل ولايته⁽⁷⁾، وكذلك من الواجب عليه ارسال المبالغ المفروضة على ولايته سنوياً، الى العاصمة اسطنبول، وكذلك كان يرسل تقارير بصورة دورية الى العاصمة، ليستطيع السلطان معرفة احوال الولايات التابعة لسلطته كما كان على الولاية تهيئة واعداد الجيوش وتدريبها لغرض ارسالها لمساعدة السلطان عندما يطلب من الولاية ذلك في اوقات الحرب، وكان كل ذلك يسير بصورة طبيعية في فترة قوة العثمانيين، ولكن في فترة ضعفها نجد ان الولاية اصبحوا شبه مستقلين عن السلطان واخذوا لا يرسلون الاموال المفروضة، ويتأخرون في ارسال الجيوش للسلطان العثماني وقت الحروب والازمات، ويلاحظ ذلك عندما طلب السلطان العثماني مساعدة (محمد علي) والي مصر، لمساعدته في حربه ضد روسيا، فلم يلب (محمد علي) طلب السلطان وعلى الرغم من كل الصلاحيات التي كانت للوالي، فان الشعب كان يستطيع الوقوف بوجهه، ويبدلونه اذا أرادوا، حيث كان باستطاعة الشعب ان يشتكي الوالي للسلطان مباشرة⁽¹⁾، كما كان لقائد الجيش الانكشاري تأثير مؤثر على الوالي وذلك لوجود قوة عسكرية تحت إمرته، لذلك كان يستطيع التأثير في سياسة الوالي ونفوذه وكانت مدة ولاية الوالي في الولاية سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة ثلاث سنوات⁽²⁾، ولما كانت هذه الفترة غير كافية لمعرفة احوال الولاية والتخطيط لاعمال

تحتاج فترة طويلة من العمل، لذلك كان هدف الوالي جمع اكبر كمية من المال في فترة ولايته، وكان يحاول المحافظة على الوضع القائم، قدر استطاعته.

وقد كانت فترة بقاء الوالي في ولايته يتوقف على مقدار علاقته بالسلطان ومقدار المبالغ السنوية التي يرسلها كما كان لعلاقة الوالي بأفراد حاشية السلطان أثر كبير في بقائه اطول فترة ممكنة في الولاية، هذا فضلاً عن رضا الشعب في الولاية عن الوالي.

كان يساعد الولاة في تسيير شؤون الولاية عدد من الموظفين منهم الكهية وقد يسمى (الكتخدا) ويختاره من بيده الادارة وتكون بيده الامور التنفيذية ويكون الكهية في العادة مسؤولاً عن الامن وهو نائباً للوالي في جميع الشؤون العسكرية والادارية، ويتولى الحكم في فترة غياب الوالي⁽³⁾، ويكون الكهية في العادة من اصحاب الوالي ومن المقربين له، أو قد يكون احد مماليكه، ويعد الكهية الساعد الایمن للوالي، ويتوقف نفوذ الكهية على قوة نفوذ الوالي وسيطرته على الامور⁽¹⁾.

اما الامور المالية في الولاية فقد كانت تسند الى (الدفتردار)، الذي يوازي منصب وزير المالية في الوقت الحاضر، ويكون هذا مسؤولاً عن الامور المالية، ونفقات الحكومة حيث يقوم بتسجيل ايراداتها ومصروفاتها في سجل خاص⁽²⁾ ويعاونه موظفون وكتبه ولأهمية هذا المنصب يتولى المنصب قائمقام الباشا في حالة خلو منصب الباشوية (ب وفاة او عزل الباشا) الى حين مجئ الباشا الجديد، وكان المماليك قد شغلوا هذا المنصب بعد ان زاد نفوذهم واصبحوا مسيطرين على ادارة البلاد سيطرة فعلية⁽³⁾، وللدفتردارية دائرة خاصة بهم وتكون عادة بعيدة عن السراي ويطلق عليها اسم (الدفتر خانه)⁽⁴⁾ ولا يستطيع الوالي التدخل في الشؤون الخاصة به، ولا علاقة له بالوالي، حيث كان يعين مباشرة من اسطنبول بفرمان يصدره السلطان، كما يأخذ راتبه من العاصمة⁽⁵⁾.

ومنصب الكهية هو آخر خطوة للوصول الى منصب الباشوية، حيث يكون الشخص الذي عمل بهذا المنصب مرشحاً لمنصب الوالي عندما يشغر هذا المنصب⁽⁴⁾، ويعاون الوالي في ادارة شؤون الولاية ايضا المتسلم ويكون هذا عادة نائباً للوالي وله الحق في قيادة الجيوش، كما له الحق في حكم الولاية في حالة غياب الوالي، او عندما يعزل الوالي او عند الوفاة.

ومن الجهاز الاداري الذي يساعد الوالي لادارة شؤون الولاية ايضاً رئيس الكتاب، والذي يطلق عليه اسم (ريس افندي) والذي من واجباته الاشراف على جميع القضايا الكتابية التي تخص شؤون الولاية مثل كتابة التقارير عن امور الولاية، والتي يرسلها للسلطان في اسطنبول، كما انه يدون جميع المراسلات للوالي، ويساعد رئيس الكتاب عدد من الموظفين الكتاب من ذوي الخط الجميل وقد

كانت مهنة الكتابة وراثية لبعض الاسر المتعلمة، ويساعد رئيس الكتاب ايضاً موظف آخر هو حامل الاختام الذي اطلق عليه اسم (المهدار) والذي كان عمله مقتصرًا على ختم الكتب والمراسلات التي تصدر باسم الوالي.

اما ادارة السناجق فقد كانت تعهد الى (الميرلوا) الذي كان له الحق في ادارة السنجق في النواحي الادارية والمالية والعسكرية كافة، وكان عليه مراجعة الوالي للاخذ برأيه في كافة الامور والاتفاق معه، وكان من اهم اعمال (الميرلوا) المحافظة على الامن والاستقرار في السنجق، كما كان من واجبه ارسال الاموال السنوية المفروضة على السنجق للوالي، ويساعد (الميرلوا) في الادارة ايضاً القاضي والصوباشي الذي كان يعاونه عدد من افراد الجيش الانكشاري.

وكان في كل ناحية يعين مديرا للناحية، وكان هؤلاء يقومون بجباية ما يروونه ضرورياً من الضرائب من القرى التابعة لهم وكانت هذه الضرائب غير ثابتة، حيث تفرض حسب ما يشاء مدير الناحية حيث لم يكن هناك قانون موحد للضرائب وكيفية صرفها وجمعها، كما كانت الامور القضائية تسند الى القاضي الذي يعين بفرمان يصدر من السلطان العثماني في اسطنبول وبناء على اقتراح من شيخ الاسلام، وتلحق بشيخ الاسلام عادة (دار الافتاء) ويرأسها مفتي المدينة، وبذلك كانت الدولة العثمانية قد وضعت اول نظام بشأن القضاة حددت فيه درجاتهم وأماكن تعيينهم وأجورهم، وقد ظهر في هذه الفترة فصل الافتاء عن القضاء، واسندت مهمة اصدار الفتاوي الى المفتي، الذي كان الى جانب القاضي وكان رئيس الهيئة الاسلامية (شيخ الاسلام) ذا مكانة مهمة في الدولة العثمانية، وكان هناك صنفان من القضاة، الصنف الاول ويعين بفرمان سلطاني وهؤلاء في العادة هم قضاة المذهب الحنفي، اما الصنف الثاني فهم الذين يتم انتخابهم من قبل العلماء والفقهاء والعلماء من المذاهب الاخرى، ولا يحق للسلطان التدخل في تعيين هؤلاء ويصادق عليهم الوالي في الولاية، ويكون قاضي القضاة عادة من خريجي المدارس العليا الموجودة في العاصمة ولهم القضاة عادة رواتب عالية وامتيازات معينة مثل وضع زينة على خيولهم او وضع ريش على لجام الفرس وهذا يعني علو منصب واضع الزينة في الدولة.

وشيخ الاسلام في العادة هو الذي يعمل على ترشيح القضاة بحيث يوصي الصدر الاعظم بذلك، وتكون مدة وظيفة القاضي سنة واحدة، لذلك كان القضاة يسعون لجمع اكبر كمية من المال خلال هذه المدة القصيرة، سيما بعد ان ضعفت الدولة العثمانية، ولا يشترط في القاضي ان يكون من عنصر معين فقد يكون عربياً او تركياً او من عنصر اسلامي اخر من البلاد الاسلامية التي

تسيطر عليها الدولة العثمانية، ويكون هؤلاء هم قضاة المرتبة الاولى، اما قضاة السناجق، فيكونون المرتبة الثانية بعد قاضي الولاية ويأتي بعدهم قاضي القضاء، الذي يكون عادة في المرتبة الثالثة. واجبات القاضي وسلطاته واسعة جداً فهو المكلف بتطبيق الاحكام الشرعية بين الناس كما ان من واجبه الاستماع الى شكاوى المواطنين والاهتمام بقضايا الميراث، واموال الايتام، والوصايا وعقود النكاح⁽¹⁾، وكان للقاضي نواب في سائر انحاء الولاية، وكان الوالي ذا مكانة اجتماعية عالية، فهو يلي الوالي في المكانة الاجتماعية وكانت هناك محاكم خاصة للسادة الاشراف، ومحاكم خاصة لاهل الذمة، كما كانت توجد محاكم تخص العبيد وكان حق القاضي الاشراف على جميع الضرائب ومراقبة الاسواق والاشراف على شؤون العبيد⁽²⁾ وكان حق القاضي الاشراف على جميع الضرائب ومراقبة الاسواق والاشراف على شؤون الاوقاف وكان يكلف من قبل السلطان لمراقبة سلوك الوالي في ادارة - شؤون الولاية.

ويساعد القاضي غالباً موظفان يلقب احدهما بلقب (صوباشي) وهي رتبة عسكرية، وتكون بمثابة رئيساً للشرطة في وقت السلم، وقائد فرقة في وقت الحرب، اما الموظف الثاني فيطلق عليه (اسم المحتسب) وعمله هو معاونة (الصوباشي) في الاشراف وتنفيذ الاوامر⁽³⁾، وقد كان القاضي يستعين بالمفتي للتبصر بالرأي والمفتي ايضاً يجب ان يكون قد اكمل دراسته الدينية العليا، وعمله هو ان يقول للقاضي رأيه كما يقول رأيه لموظفي الدولة طبقاً لاحكام الشريعة الاسلامية والدين الحنيف.

وقد كان لمنصب المفتي اهمية كبيرة لحل مشاكل الناس المهمة حتى ان السلطان العثماني محمد الفاتح اطلق على المفتي لقب (شيخ الاسلام)⁽⁴⁾، وكان شيخ الاسلام يشرف بنفسه على الاوقاف لاهميتها ولكثرتها وقد كانت هذه الاوقاف، اما من تبرع السلطان، او من تبرع لافراد التابعين له، وتكون في العادة الاوقاف معفاة من الضريبة، وقد كان المفتي يساعد القاضي في شرح بعض النقاط التشريعية الاسلامية او اصدار فتوى لها، وقد كان المفتي يعين مدى الحياة⁽⁵⁾.

وقد كانت امور الولاية مكشوفة للسلطان العثماني حيث كان الدفتردار والقاضي يعودون سنوياً الى العاصمة اسطنبول ومنهم يستطيع السلطان التعرف على امور الولاية، لذلك نلاحظ ان المماليك عندما سيطروا على الحكم اخذوا يسندون هذه المناصب الى اصهارهم الذين كانوا في الغالب يخلفون منصب الباشوية، لذلك كان هؤلاء لاينقلون الصورة الصحيحة عن احوال الولاية، اضافة الى هذا الجهاز الاداري كان هناك نقباء الاشراف⁽¹⁾، في عدد من العواصم العربية ويكون هؤلاء النقباء عادة من الاسر الشريفة والعريقة، وقد ينتسب بعض هؤلاء النقباء الى الرسول (ص)، ومن هؤلاء

أشرف مكة، وال بكري في القاهرة، وال الخديوي وال العلي في القدس، وال الجابري في حلب، وفي العراق ال النقيب في البصرة وال الكيلاني في بغداد و آل النقيب في الموصل، وكان هؤلاء هم الوسطاء بين الشعب والحكومة العثمانية، وقد كان هؤلاء الأشراف أثر كبير في إبناء الشعب العربي.

وقد كان في كل ولاية من الولايات التابعة للسيطرة العثمانية ديوان، والديوان هو الهيئة الحكومية العليا القادرة على معارضة الباشا، وكان الديوان يتألف من أغا الانكشارية والقاضي والدفتردار والعلماء وكبار رجال الدين وعلماء المدن كما كان يضم في عضويته أغا الانكشارية، وكانت العضوية في الديوان غير ثابتة، وقد كان من حق الباشا اختيار أعضاء الديوان⁽²⁾ ومن المعروف أن الديوان لم يستطع أن يكون قوة قائمة بنفسها نظراً لأن الانكشارية اعتمدوا على قوتهم والعلماء كانوا يعتمدون على الشعب، والوالي كان يعتمد على ما يجمعه من قوات، وفي الفترة الأخيرة انتهى الأمر بإهمال الديوان حتى أنه أصبح مجرد هيئة استشارية ولم يعد أداة من أدوات الحكم.

أن الديوان لم يكن يستطيع الوقوف بوجه الوالي بسبب كون أعضائه مختارين من قبل الوالي، لذلك كانوا خاضعين لمشيئته⁽³⁾. أما بالنسبة للعشائر العربية فقد تركها العثمانيون تدار من قبل رؤساء العشائر وذلك لأن الدولة العثمانية حتى في أوج قوتها لم تكن تستطيع السيطرة على العشائر العربية التي تعودت الحرية وعدم الخضوع لذلك فوضت أمر إدارة هذه العشائر إلى الشيوخ الذين كانوا يكونون من بين أفراد العشيرة والذين يتصفون بالصفات العربية الأصيلة، وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على رفض العنصر العربي للسيطرة العثمانية وحكمهم البغيض، وكانت العشائر مصدر قلق دائم للوالي العثماني، وكثيراً ما كانت تتمرد عليه، ولا تدفع الضرائب المفروضة عليها، لذلك نجد أن أهم أسباب ضعف سيطرة الولاة العثمانيين على الولاية هي العشائر المتمردة التي كانت تشغل القوات الانكشارية والوالي بصورة دائمة.

وقد كان المجتمع العربي يقسم إلى قسمين، الأكثرية وهم الكسبة والفلاحين والحرفيين ويقع في الغالب العبء الأكبر من الضرائب على هذه الفئة، أما القسم الثاني فهم الحكام والذين كانوا لا يدفعون أية ضريبة، بل كان جل همهم جمع الضرائب واستخدامها لدعم مراكزهم وسلطانهم، ومن المعروف أن الدولة العثمانية عدت جميع الخدمات (التعليمية، الصحية، والاجتماعية) خارجة عن مسؤولية الحكام بل قد تركتها للمحسنين من الشعب الذين كانوا يقدمون الأموال بصورة خاصة لأغراض التعليم، لذلك نجد أن المؤسسة التعليمية قامت بدور مهم في المحافظة على اللغة العربية، وقد تخرج من تلك المدارس أعداد لا بأس بها من أبناء الشعب العربي الذين قاموا بدور

مشرف في المحافظة على التراث واللغة والحركة الفكرية التي ظهرت بصورة جلية في القرن التاسع عشر، بينما نلاحظ ان اهتمام الحكومة العثمانية كانت مقتصرة على الدفاع عن البلاد ضد الاخطار الخارجية وحفظ الامن الداخلي واستثمار ثروة البلاد المسيطرة عليها وخير من وصف الوضع في تلك الفترة المؤرخ (لوتسكي) حيث يقول (ان السطحية كانت من ابرز سمات الحكم العثماني)⁽¹⁾.

اما المؤسسات العسكرية العثمانية فكما ذكرنا ان الطابع العسكري هو السمة الغالبة على الدولة العثمانية منذ نشأتها، لذلك حظيت المؤسسة العسكرية العثمانية برعاية السلاطين العثمانيين، ويعد الجيش العثماني من اخطر المؤسسات للنظام العثماني كله، ولقد بدأ نظام المؤسسة العسكرية العثمانية منذ بداية نشأتها، واعتمد على جمع اعداد من المتطوعين الذين يحاربون في سبيل نشر الاسلام (الجهاد في سبيل الله) ويعود هؤلاء الى بيوتهم بعد الانتهاء من الحرب⁽²⁾، بقي الجيش بهذا الشكل الى استلم الحكم السلطان العثماني (أورخان) (1326-1359) حيث عمل هذا على انشاء فرقة من المرتزقة عرفت بأسم (البيادة) وكان اعضاء هذه الفرقة يستلمون اجوراً ويسكنون في ثكنات خاصة، ولكن هذه القوات اتخذت طابعاً اقطاعياً. وذلك لعدم قدرة السلاطين على توفير المواد الضرورية لاعالة هذه الاعداد الكبيرة، ولكنها ولغرض الحصول على خدماتهم العسكرية عند الحاجة كان السلطان يقطع قسماً من الاراضي للقادة العسكريين والاداريين عند فتحها لكي يستطيعوا تمويل انفسهم مقابل تقديم الفرسان المدربين عند حاجة السلطان العثماني لهم وقت الحروب، وقد كان الفرسان على نوعين، النوع الاول من الفرسان المختارين، وهؤلاء يكون لهم عادة رواتب منتظمة، وقد كان عددهم في بداية الدولة العثمانية لايتجاوز خمسة الاف وأربعمئة فارس ويكونون غالباً من أقوى وأشد الفرسان، ثم مالبت ان زاد عددهم حتى اصبح بالالاف، اما النوع الثاني من الفرسان والذين كان يطلق عليهم اسم (السباهية) وهؤلاء يهديهم اصحاب الاقطاعات للسلطان العثماني وقت الحرب بكامل اسلحتهم وخيولهم وزادهم، وقد كان كل اقطاعي يقدم عدداً من الفرسان يتناسب وحجم الاقطاعية الممنوحة له من قبل السلطان العثماني⁽¹⁾، حيث كان اصحاب الاقطاعات الكبيرة يقدمون عدداً من الفرسان اكثر من اصحاب الاقطاعات الصغيرة التي تسمى (التيمار) (Timar) فقد كانت الاقطاعات التي يطلق عليها اسم (زعامت) (Liamt) تقدم اكثر من خمسة فرسان، اما الاقطاعات الكبيرة التي تقدم اعداداً كبيرة من الفرسان ويطلق عليها اسم خاص (Khass)⁽²⁾ وبذلك وضع السلطان العثماني (أورخان) اساساً لنظام عسكري يكفل عدداً

لا ينضب من المشاة الذين استطاع بواسطتهم ان يوسع حدود دولته وقد كانت هذه الاقطاعات تسجل في سجلات خاصة بهم، ولكن بعد ان تفوق سلاح المدفعية على سلاح الفرسان قلت اهمية الفرسان كثيراً واصبح الفارس الذي يعيش في اقطاعاته يتركها في عهدة ملتزم مقابل منحه كمية من المال، وبذلك ابتعد عن التدريب العسكري، لذلك بدأت القوات الاقطاعية تضعف مما اضطر السلطان العثماني الى التفكير باستبدالهم بجيش جديد قوي، وهي القوات المعروفة (باليني جري) (Yeni Geri) ومعناها القوة الجديدة التي اصبحت بالتالي قوة نظامية اعتمد عليها العثمانيون في فتوحاتهم الجديدة التي اشتهرت حتى نهاية القرن السادس عشر بمستوى عال من الانضباط والالتزام والولاء للسلطان والطاعة له.

الذي اقترح انشاء هذا الجيش هو (قرة خليل) وهو احد وزراء السلطان العثماني (أورخان)⁽¹⁾، حيث اقترح انشاء جيش جديد من ابناء المسيحيين وذلك عندما أخذ العثمانيون يفرضون ضريبة الغلمان على المناطق المسيحية التي تسيطر عليها الدولة العثمانية⁽²⁾، فكان السلطان يرسل مندوبين الى تلك المناطق ويكلفهم بأحضار عدد من الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين سن (10-14) سنة حيث يربي هؤلاء الاطفال تربية اسلامية وبعد الانتهاء من التدريب يضمنونهم الى الصفوف العسكرية في الجيش الذي سمي (بالجيش الانكشاري) ومن المعروف ان نظام استخدام الاجانب في الجيش ليس بشئ جديد وانما كان معروفاً منذ زمن الخلفاء العباسيين، وكان الخليفة المعتصم هو اول من اعتمد على العناصر غير العربية في الجيش، حيث اعتمد على العناصر التركية، لذلك اقتبس (قرة خليل)⁽³⁾ ذلك وقدم اقتراحاً للسلطان اورخان الذي كان ذا نزعة حربية ورغبة في التوسع واعضاء الجيش الانكشاري ينتمون الى العناصر الاوربية ويعد السلطان (مراد الثاني) اول من نظم سلك الانكشارية تنظيمياً جيداً وادخل تحسينات على النظام الانكشاري حيث استطاع خلال فترة حكمه (1430-1438م) من تطبيق نظام الدوشرمة⁽⁴⁾ وهي مرتبة العليا حيث كان يقسم الجيش الى اورطات، وكل اورطة تضم مجموعة معينة من الجيش تحت قيادة ضابط يدعى (الجورجي) ويليهِ (الاولطه، ويلي الاولطه باشي)، (مشرف الانفاق) وهو مدير للشؤون الاقتصادية ويليهِ (البيرقدار) هو حامل العلم، ويليهِ (الباشي اسكي)، ويكون هذا غالبا من اكبر الجند سناً واكثرهم خبرة وخدمة، وكان لكل اورطة، كتاب عملهم حفظ السجلات الخاصة بالاورطة⁽⁵⁾، ولم يكن عدد الاورطة ثابتاً بل كان كتاب عملهم حفظ السجلات الخاصة واهميتها، وكان للاورطات قائد يسمى (أغا الانكشارية) ومهمته الدفاع من الولاية ضد الاخطار والغزو الخارجي، كما كان يساعد الوالي في بعض الاحيان بجمع الضرائب المفروضة، والتي يرفض

السكان دفعها، خاصة العشائر التي كانت في ثورات مستمرة، التي كانت ترفض دفع أية ضريبة للوالي.

زاد اهتمام السلطان العثماني كثيراً بجلب الاطفال المسيحيين بكثرة ليس لاستخدامهم في الجيش فقط، بل لاستخدامهم كندماء وحاشية للسلطان على غرار ماكان متعارفاً عليه في العهد العباسي ويذكر بعض المؤرخين بأن السبب الرئيس لانتقاء الاطفال المسيحيين الاصحاء هو لضعاف العنصر المسيحي في المناطق الخاضعة لهم حيث كان السلطان بذلك يجردهم من شبانهم الاصحاء كل خمس سنوات حيث يذهب مندوبو السلطان لاختيار الاطفال الذين يدخلونهم المدارس العسكرية الخاصة ويدربونهم تدريباً عسكرياً خاصاً، وتكون دراستهم باللغة التركية وبذلك يكونون فئة عسكرية منيعة الجانب نذرت نفسها لخدمة السلطان⁽¹⁾، وقد كان هؤلاء الاطفال يوزعون ثلاثة فئات حسب قابلياتهم العقلية والبدنية⁽²⁾.

1. المجموعة الاولى وهذه هي التي كانت تعد للعمل غلماناً في القصور السلطانية ويكونون غالباً من أجمل الاولاد،

2. المجموعة الثانية فتعد للعمل في وظائف الدولة المدنية الكبرى، وقد وصل البعض من هؤلاء الاولاد الى مناصب (الصدارة العظمى)،.

3. المجموعة الثالثة ويكونون غالباً الاكثر عدداً من ذوي القوة البدنية وهؤلاء يعدون للدخول في السلك العسكري⁽³⁾.

ويوزع هؤلاء الانكشارية غالباً على الولايات العثمانية لحماية الامن، وكان لاغا الانكشارية مكانة كبيرة في الولاية، حتى انه كان يشارك في ديوان الولاية، كما أنه كان الساعد الايمن للوالي لتنفيذ اوامر السلطان، ونتيجة للمكانة العالية التي منحت للانكشارية، وبعد ضعف السلطان العثماني استقل امر الانكشارية كثيراً حتى استطاعوا السيطرة على الحكم في بعض الولايات مثل ولاية بغداد⁽⁴⁾ وقد استطاعوا السيطرة على الحكم فيها مرتين، الاولى سنة (1605م) عندما وقف اغا الانكشارية بوجه قوات السلطان الذي ارسلهم لغرض ابعاده عن بغداد واستمر في التمرد هذا حتى عام 1608م⁽⁵⁾ حتى استطاع السلطان العثماني بعدها من اعادة الامور الى اوضاعها الاولى، اما التمرد الثاني فقد قام به الانكشاريون عام (1623م) بقيادة بكر صوباشي قائد الانكشارية الذي استطاع السيطرة على ولاية بغداد واعلن نفسه والياً عليها⁽¹⁾، وقد كان للجيش الانكشاري الكثير من المميزات الامر الذي جعلهم مرفهين اكثر من موظفي الدولة الاخرين، وقد كانت علاقة الجيش الانكشاري بالمجتمع في الولايات العثمانية غير جيدة، بسبب انعزال الانكشارية عن المجتمع بسبب

التشدد العسكري عليهم، لذلك بقوا محافظين على عاداتهم وتقاليدهم العسكرية، ولكن على الرغم من قوة الجيش الانكشاري وسمعته العالية، إلا أنه سرعان ما بدأ يفقد بريقه بعد عام (1582م) خاصة بعد سماح السلطان العثماني (مراد الثالث) ⁽²⁾ بدخول أعداد من المجندين غير المدربين في صفوف الانكشارية ويعتقد معظم المؤرخين بأن سبب ذلك هو رغبة السلطان (مراد الثالث) في إضعاف الجيش الانكشاري، الذي أصبح يتدخل في أمور كثيرة من غير اختصاصه، حيث أخذوا يتدخلون في أمور الدولة حتى استطاعوا السيطرة على السلطان نفسه، وأخذوا يعزلون من يشاؤون ويولون من يريدون ⁽³⁾، كما أنهم أخذوا يجبرون السلطان على زيادة رواتبهم ⁽⁴⁾ وأصبح الانكشاريون لا يجتمعون إلا لعصيان أو لتلبية مطالبهم الخاصة التي أصبحت كثيرة بشكل كبير، لذلك نلاحظ أن معظم الأهالي في الولايات أخذوا يدخلون سلك الانكشارية ليحصلوا على الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء الجيش الانكشاري ⁽⁵⁾، وقد بلغ استهتار الجيش الانكشاري وتدخلهم في أمور الدولة أنهم ساقوا السلطان (عثمان الثاني) إلى قلعة (میری) وشنقوه، وكان الانكشاريون قد بدأوا يتركون ثكناتهم حتى ابتعدوا عن الحياة العسكرية تماماً واختلطوا بالسكان وتزوج عدد كبير منهم، وكان الانكشاريون يميزون أنفسهم عن أبناء الشعب في الولاية بحكم قوتهم المادية، التي انمت لديهم شعوراً طبقياً وراثياً ⁽⁶⁾ بحكم الامتيازات التي حصلوا عليها وقد كان لتركهم الثكنات العسكرية ونزولهم للعمل قد قلل من ارتباطهم وولائهم للسلطان العثماني حتى أصبحوا لا يذهبون إلى ثكناتهم إلا لاستلام الرواتب فقط، التي كانت تسمى (العلوفات) والعلوفات هي تذاكر الرواتب ⁽⁶⁾ وأخذت هذه الفرق العسكرية تثير الفوضى وأصبحت مصدر قلق وإزعاج مما أدى إلى تذمر الأهالي حتى أخذوا يصفوهم بالاستهتار والانحلال ومما زاد من قوة الانكشاريين تدخل النساء في شؤون الحكم، حيث أثر ذلك تأثيراً كبيراً في ضعف الجيش، حيث كنّ يبطلن قرارات تصدر من السلطان، خاصة الزوجات اللواتي كن من أصل أوربي، فقد كان السلطان (سليم الثاني) ابن (روكسلانه) الروسية الملقبة (خورم) والسلطان (مراد الثالث) ابن الإيطالية المدعوة (صفية)، والسلطان (محمد الثالث) كان ابناً لجارية من البندقية تدعى (بافو) ⁽¹⁾، وقد كانت النساء تساعد وتشجع الانكشارية على خلع السلاطين كما استطاعوا إعدام الصدر الأعظم.

بدأ الانكشاريون في الضعف والامتزاج بالمجتمع وأخذوا يبيعون حتى علوفاتهم التي أصبحت تنتقل بالوراثة مما أدى إلى دخول سلك الانكشارية ممن لا علاقة لهم بصناعة الجندية. وأصبح عددهم في القرن السابع عشر نحو (خمسين ألف) عضواً انكشارياً وذكر المؤرخون (بأن معظم الأهالي في بغداد كانوا مسجلين في سجل الانكشارية) كما يذكر المؤرخ (دومنيكو

لأنزا) في كتابه الموصل في القرن الثامن عشر⁽²⁾ (ان اغلب الصنائع والحرفيين في الموصل اصبحوا انكشارية)⁽³⁾ وهذا يدل على الضعف الذي اصاب الجيش الانكشاري، واصبحوا يتدخلون في شؤون الوالي الامر الذي جعل الولاة يبحثون عن جيش جديد ليوقف بوجه الجيش الانكشاري وليستطيعوا القضاء عليهم، لذلك نرى الولاة في الولايات العثمانية اخذوا يعتمدون على القوات المحلية وعلى قوات المرتزقة من غير أهالي البلاد التي كانت تساند الوالي، وبهذا يستطيع الرد على اعمال الانكشارية التي استاء منها السكان كثيراً⁽⁴⁾، هذه القوة الجديدة اصطدمت بالقوات الانكشارية مما ادى الى زيادة الاوضاع سوءاً لذلك فكر السلطان العثماني حل الجيش الانكشاري والتخلص من عبئه وقد بدأت اولى المحاولات في عهد السلطان (مصطفى الثالث) وشملت خطته جمع القوات البرية والبحرية، كما حاول السلطان (سليم الثالث) تأليف جيش حديث على غرار الجيش الاوربي، ولكن فكرة السلطان (سليم الثالث) جوبهت بمعارضة قوية من قبل القوة الانكشارية والمؤيدين لهم خاصة من الجماعات الدينية، لأنها تعد الجيش الانكشاري جيش الجهاد في سبيل الدين والاسلام، وقد وقفوا جميعاً ضد السلطان حتى استطاعوا خلعهم من الحكم، وبعد مدة استطاعوا قتل (مصطفى البيروقدار) الذي حاول احياء فكرة تأليف جيش جديد على غرار الجيش الاوربي⁽¹⁾.

لذلك نلاحظ ان السلطان (محمود الثاني) الذي استلم حكم البلاد خلال الاعوام (1808-1839م)، ولطول مدة حكم هذا السلطان أثر كبير في احداث التغييرات واصلاح مفاسد في البلاد من الامور، ووجد أول ما يمكن اصلاحه هو القضاء على النظام الفاسد للانكشارية، وفعلاً استطاع وبذكاء شديد من القضاء على هذه الفئة الطاغية، حيث استغل التمرد الذي قام به الانكشاريون في السادس عشر من حزيران عام (1826م) في اسطنبول، فقتل عدداً كبيراً منهم، الامر الذي أدى الى ضعف هذه القوة، وبعد ذلك اصدر أمراً سلطانياً الغى بموجبه الجيش الانكشاري في انحاء الدولة العثمانية كافة، وهكذا انتهى ذلك الجيش الاسطورة، اما بالنسبة الى صنف البحرية فقد اصبحت هذه القوة منذ عهد السلطان العثماني (مراد الثاني) ذا اهمية كبيرة لتحقيق التوسع العثماني وتوسعت بشكل كبير في عهد السلطان (محمد الفاتح) و (سليم الاول) و (سليمان القانوني) الذين انشأوا اماكن عديدة لبناء السفن امتدت على سواحل البحر الاسود (حتى بحر الادرياتيك)، وقد كان منصب القبطان باشا (اي قائد الاسطول) يعادل منصب وزير وله مكانه واسعة في الدولة وصاحبه يتمتع بنفوذ كبير، وقد ساعد توفر المواد الأولية في الدولة العثمانية على تطوير بناء الاساطيل البحرية، ولكن هذه القوة ايضاً بدأت بالضعف بعد ان ضعفت الدولة العثمانية، فلم يعد السلاطين يهتمون بها لذلك لم يكن لهم ذلك الدور الكبير في الدولة⁽²⁾.

- (1) لوتسكي فلاديمير، تاريخ الاقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، 1971، ص 9.
- (2) عبد العزيز نوار، تاريخ العرب الحديث، بيروت، 1985، ص 329.
- (3) M.Z.Bakalin, Osmani traihi dyminler, trimelri Sozlugu, Istanbul, 1946, p.110.
- (1) جواد بولس، تاريخ لبنان، بيروت، 1972، ص 309.
- (2) أنظر نهاد صبح، الفكر التربوي عند ساطع الحصري، البصرة، 1973.
- (3) محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة، بيروت، 1971، ص 189.
- (4) لوتسكي، م.ن، ص 24 ومحمد عزة دروزة، م.ن، ص 189.
- (5) محمد عزة دروزة، م.ن، ص 189.
- (1) عبد العزيز نوار، م.ن، ص 34.
- (2) لوتسكي، م.ن، ص 25.
- (3) محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، القاهرة، 1976، ص 67.
- (4) جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، ج 2، مصر، 1911، ص 11.
- (1) محمد كمال الدسوقي، م.ن، ص 69.
- (1) لوتسكي، م.ن، ص 260.
- (2) جب. هاملتون ويون هارولد، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، القاهرة، 1971، ص 197.
- (3) عبد العزيز نوار، م.ن، ص 339.
- (4) أحمد الصوفي، الممالك في العراق، الموصل، 1952، ص 182، ولوتسكي، م.ن، ص 13.
- (5) نظمي زاده، مرتضى افندي، كلش خلفا، ترجمة موسى كاظم موسى نورس، النجف، 1971، ص 281.
- (6) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العثمانية، ج 2، 1896، ص 393.
- (7) نظمي زاده، م.ن، ص 286.
- (1) أميرة علي المداح، العثمانيون والامام القاسم حمد بن علي بن الحسين، جده، 1968، ص 263.
- (2) محمد ضياء الرئيس، تاريخ المشرق العربي والخلافة العثمانية، مصر، 1955، ص 210.
- (3) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج 5، بغداد، 1953، ص 128.
- (1) عبد العزيز نوار، م.ن، ص 340.
- (2) نظمي زاده، م.ن، ص 261.
- (3) صالح العابد و عماد عبد السلام، العراق بين الاحتلالين المغولي والصفوي، العراق في التاريخ، بغداد، 1983، ص 572.
- (4) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، النظم الادارية وأثرها في العلاقات العربية العثمانية، مقالة في مجلة الدارة، السنة التاسعة، عدد (1)، بغداد، 1983، ص 105.
- (5) ياسين بن خير الله الموصللي العمري، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، بغداد، 1968، ص 263.
- (4) صالح العابد، و عماد عبد السلام، م.ن، ص 572.
- (1) عبد العزيز نوار، م.ن، ص 340.
- (2) نيبور كارستن، رحلة الى العراق في القرن الثالث عشر، ترجمة محمود الامين، بغداد، 1965، ص 67.
- (3) بركلمان كارل، تاريخ الشعوب الاسلامية، ترجمة نبيل فارس ومنير بعلبكي، بيروت، 1949، ص 479.
- (4) عماد عبد السلام العطار، الحياة الاجتماعية في العراق أبان عهد المماليك، القاهرة، 1967، ص 191.
- (5) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين إحتلالين، بغداد، 1954، ص 270، عبد العزيز نوار، م.ن، ص 340.
- (1) بركلمان، م.ن، ص 478.

- (2) محمد خليل المرادي، سلك الدرر في اعيان القرن الثاني عشر، ج3، بغداد، 1965، ص258.
- (3) احمد الصوفي، م، ن، ص10.
- (1) عبد العزيز نوار، م، ن، ص340.
- (2) لوتسكي، م، ن، ص26.
- (1) بروكلمان، م، ن، ص413.
- (2) احمد غالب، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، الموصل، 1983، ص110.
- (1) صلاح الدين ناهي، مقدمة في الاقطاع ونظام الاراضي في العراق، بغداد، 1955، ص14، ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، 1965، ص235.
- (2) فشر، تاريخ اوربا في العصور الوسطى، ج1، ترجمة محمد مصطفى زيادة والباذ العريني، مصر، 1957، ص448.
- (3) محمد كمال الدسوقي، م، ن، ص17.
- (4) احمد عبد الرحيم مصطفى، اصول التاريخ العثماني، بيروت، 1982، ص121-122.
- (5) جب هاملتون ويون هارولد، المجتمع الاسلامي والغرب، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، ج2، القاهرة، 1971، ص176.
- (1) فشر، م، ن، ص448.
- (2) عبد العزيز نوار، م، ن، ص342، والكركوكلي، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد، الزوراء، ترجمة موسى كاظم نورس، بيروت، 1963، ص97.
- (3) احمد غالب، م، ن، ص110.
- (4) فشر، م، ن، ص447.
- (5) ساطع الحصري، م، ن، ص37.
- (1) محمد جميل بيهيم، فلسفة التاريخ العثماني، بيروت، 1954، ص134.
- (2) Gibband Browen, Islamic Society and West v.l.p.t.l.London, 1951, p.295.
- (3) لوتسكي، م، ن، ص25.
- (4) جورج أنطونيوس، م، ن، ص23.
- (5) ساطع الحصري، م، ن، ص47.
- (6) جرجي زيدان، م، ن، ص12.
- (6) عماد عبد السلام رؤوف العطار، الموصل في العهد العثماني، النجف، 1975، ص224.
- (1) محمد جميل بيهيم، م، ن، ص171.
- (2) عماد عبد السلام، م، ن، ص44.
- (3) علي الوردي، لمحات اجتماعية عن تاريخ العراق، ج1، بغداد، 1969، ص150.
- (4) دومنيكولانزا، الموصل في القرن الثالث عشر، الموصل، 1953، ص12-14.
- (1) Dward S, Greasy, History of the ottoman, Turks, Beirut. 1968, p.504.
- (2) كمال الدسوقي/م، ن، ص68-69.